

الاعتبار الصحيح فيما يجب أن يؤثر من ذلك ، أن توجد الأوزان جارية من جميع ذلك على ما يحسن في السمع ، ويلائم الفطرة السليمة الذوق ، ويوجد مع ذلك كثيراً مطرداً في أشعار فصحاء العرب ، فيكون حينئذ موافقاً لمجاري كلام العرب الصحيحة مع كونه وفقاً للنفوس والأسماع .

ومن الواضح أن حازماً يشترط في تلك الأوزان شرطين يفتن إلى تحققهما ذوو الفطر السليمة ، وأحد هذين الشرطين الموافقة للنهج الصحيح للعرب في تأليف الشعر ، والآخر الموافقة للنفوس وحسن الوقع على الأسماع . ثم يؤكد ذلك بقوله إن من كان صحيح الذوق ، وحصر مجال النظر ، ومواضع البحث في الأعراب والقوافي ومجاري الأوزان ، ثم تصفح كلام المجيدين من العرب والمحدثين ، ونظر فيها في كل موضع للنظر ، فأثبت ما كان ملائماً ومطرداً ، ونفى ما كان منافراً غير مطرد فقد استضاء بآية التوفيق المبصرة ، وورد صوب الإصابة من منشأ سحائبه المطررة .

ثم ينحى باللوم على جماعة المتعصبين الذين ينفون العيب والخطأ عن متقدمي العرب جملة ، ويصفهم بفقدان الذوق الذي يعينهم على البصر والتقدير ، فيقول « وأما من لاذوق له فقلما يتأق له التوصل إلى تمييز ما يحسن في مجاري الأوزان ومباني النظم مما يقبح فيهما ، إذ إن أكثر من ألف في هاتين الصناعتين مشفق من أن ينسب إلى العرب قبحاً في مجرى من مجاري كلامها إلا في الندرة ، فهم يتلقون كل ماروى لهم من كلامهم - صحت الرواية أم لم تصح - بالتسوية والتحسين ، ولا ينسبون إليهم إساءة إلا حيث تعييبهم الخليل في الاعتذار عنهم .

ثم يصف هذا الرأي بأنه « رأى نحوى هو في الطرف مما يراه البلغاء من ألا يتسامح في وقوع ما يقبح ، وقبوله على أنه غير قبيح لعربى ولا يحدث ولا يعتبر الكلام بالنسبة إلى قائل ولا زمان البتة . وإنما يعتبر بحسب ما هو عليه في نفسه من استيفاء شروط البلاغة والفصاحة بحسب ما وقع فيه أو استيفاء أكثرها ؛ أو وقوع أقلها فيه أو عدمها بالجملة منه ، ووجود نقائصها أو أكثرها . فهذا النحو يصح الاعتبار (١) .

فالأداء الشعري في حاجة إلى نسق خاص أو موسيقية خاصة ؛ وتلك الموسيقية تساعد كثيراً على تحقيق غاية الشعر من التأثير وإثارة العواطف والانفعالات في نفس

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٢٦٥ .